«الجلبيون» السوريون إذ يدخلون ردهات التفاوض

عبد المنعم علي عيسى

سيعقد مؤتمر جنيف ٣ الجمعة القادم أو بعد شهر فتأجيله ليس نهاية العالم كما يقول المتحدث باسم البيت الأبيض ٥/١/٢٠١٦، ليس بسبب ورود الأمر في القرار ٢٢٥٤ الصادر عن مجلس الأمن ١٨/١٢/٢٠١٥ فحسب، بل لأن اللحظة السياسية الدولية لا تزال ترى وجوب إقلاع قطار التسوية السورية، ومن المقدر لتلك اللحظة أن تستمر طويلاً في رؤياها فالنار السورية باتت تهدد بأن تكون خارج السيطرة وهي تهدد بتكرار سيناريوهات عديدة مثل أيلول الأميركي ٢٠٠١ وأيلول البريطاني ٢٠٠٨ وأيلول الفرنسي ٢٠١٥ إذ لطالما أكدت التقارير الاستخباراتية الغربية والأميركية أن أحفاد بن لادن الآن هم في وضعية «الكاميكان» التي تعني توجيه الضربة اليائسة الأخيرة دونما احتساب للنتائج التي يمكن أن تترتب عليها.

لن تستطيع الألغام التي ما انفكت الرياض تزرعها في طرقات جنيف أن تحقق الكثيرمما تصبو إليه هذه الأخيرة نظراً لأن هامش الخلاف الروسي الأميركي فيما يخص المعارضة والتسوية السورية لم يعد واسعاً بل إنه ضاق بفعل الأحداث إلى حدود لا تتيح حيزاً كبيراً للمناورة، صحيح أن المناخات المتولدة من القرار ٢٢٥٤ ليست مواتية للسعوديين إلا أن ذلك ليس هو الأهم ما دامت مواتية لمن يملك الـ«ريمونت كونترول» على الروبوت السعودي، ولذا فإن كم العراقيل الذي توجده الرياض ليس مقدراً له أن يحقق الكثير من المكاسب فلا الاستفزاز الذي تبدى بإعلان الرياض عن وفدها إلى جنيف لحظة دخول كيري ولافروف إلى اجتماع زيورخ ٢٠/١/٢٠١٦ بقادر حتى على فرض تأجيل طويل كما يطمح القائم بالفعل لعل المتغيرات الميدانية تكون هذه المرة في سياق خارج السياق الذي تسير فيه هذه الآونة، ولا «لغم» محمد مصطفى علوش ابن عم زهران الذي جاءت تسميته بـ«كبير المفاوضين» يمكن له أن يحقق غاياته عبر فرض وجوده أو المساومة عليه وهو لا يملك الـT.N.T الكافي القادر على إخراج قطار جنيف٣ عن سكته أو إيقافه قبل أن يقلع من محطته الأولى.

احتوت تركيبة وفد الرياض على العديد من الأمور اللافتة لعل أبرزها هو أن السمات الجامعة لأعضاء الوفد لابد أن تكون أحد ثلاث: «الهوى السعودي» أو «الموكيه» نسبة إلى غرفة عمليات موك في الجنوب السوري أو الموقف المتشدد من الأكراد (كالعقيد المنشق عبد الباسط الطويل المتهم باختطاف العشرات من الأكراد في حلب ٢٠١٣ وتسليمهم إلى السلطات التركية بتهمة الانتماء إلى حزب العمل الكردستاني أو إطلاق سراح بعضهم بعد أخذ الفدية التي وصلت في مرات عديدة إلى بضعة ملايين من الليرات السورية).

الأمر اللافت الآخر أيضاً هو غياب حركة أحرار الشام عن التمثيل وهو أمر يؤكد انسحاب الحركة من الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة عن مؤتمر الرياض ١٠/١٢/٢٠١٥، وهذا مؤشر على أن الصراع الداخلي الذي كانت تعيشه الحركة والمتمحور حول التسوية السياسية قد حسم لمصلحة التيار السلفي الجهادي المتشدد بزعامة أبو محمد الصادق مدعوماً من أبي قتادة الفلسطيني في مواجهة تيار الاعتدال بزعامة الأخوين نحاس.

الأمر اللافت أيضاً كان في الصمت الأميركي على تعيين عدد من الأسماء في الوفد في الوقت الذي كان يفترض فيه أن يكون هناك (فيتو) على تلك الأسماء مثل العقيد المنشق عبد الباسط الطويل الذي كان بطل عملية المستودعات المملوءة بصواريخ التاو والتي قام بفتحها أمام عناصر جبهة النصرة في إدلب أواخر العام ٢٠١٤ عندما كان قائداً للواء المسمى ذي قار، وكذلك المقدم المنشق محمد العبود المتهم أميركياً بأنه كان وراء تسهيل العديد من ضباط الجيش الحر الدخول في تنظيم الدولة الإسلامية في دير الزور من خلال اجتراح آلية جديدة هي «المبايعة السرية» والتي لا تتأكد مهما تكن الشكوك حولها إلا لحظة أن يكون الغرض الأساسي منها قد تحقق.

تعود النزعة الجلبية السياسية في تسميتها إلى السياسي العراقي الشهير أحمد الجلبي الذي توفي مؤخراً ٢/١١/٢٠١٥ في ظروف غامضة والذي كان قد أسس حزباً سماه المؤتمر الوطني العراقي في العام ١٩٩٢ أي بعد الهزيمة العراقية أمام قوات ا لتحالف في الكويت كانون الثاني شباط ١٩٩١ وفي أعقاب سعي الاستخبارات الأميركية للتواصل مع النخب الثقافية والسياسية العراقية والذي كان يهدف إلى تأسيس كيان سياسي يمكن أن يكون بديلاً للنظام القائم في بغداد، كانت بدايات المؤتمر الوطني هزيلة جداً إلا أن دوره قد تضخم بشكل مفاجئ ودون مقدمات وهو ما أمكن رصده في المؤتمر الذي عقده في لندن كانون الأول ٢٠٠٢ في مؤشر كان يدل على وجود قرار أميركي باستخدام حزب الجلبي كمنصة للانقضاض على العراق الذي كان قد أضحى وشيكاً وهو ما حصل في آذار نيسان ٢٠٠٣.

شكلت الجلبية السياسية نزعة متكاملة أرادت لها واشنطن أن تكون عابرة للحدود الأمر الذي شهدناه في لبنان عندما ظهر الجلبيون اللبنانيون في أعقاب صدور القرار ١٥٥٩ عن مجلس الأمن أيلول ٢٠٠٤ والذين كانت مهمتهم استغلال وجهة الرياح الأميركية في المنطقة التي كانت تشير إليها بنود ذلك القرار، أما الجلبيون السوريون فقد كان أول ظهور علني لهم في إعلان دمشق ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٥ دون أن يعني ذلك أن الكل في ذلك البنيان جلبي الهوى إلا أن السياق العام المسيطر على القرار كان كذلك بالتأكيد، فيما بعد تعثرت خطى هؤلاء ليظهروا من جديد في أتون أعاصير الربيع العربي تحت مسميات عديدة إلا أن نهجها العام هو نفسه لا يتغير وهو يقوم على أيقونة الاستقواء بالخارج لخلق متغيرات داخلية بدءاً من خريف العام ٢٠١١ ذهب الجلبيون السوريون إلى رفع أيقونتهم "استدعاء التدخل الخارجي» بعدما تأكد لهم أن توازنات القوى السياسية والاجتماعية والعسكرية في الداخل السوري لا تتيح لهم تكرار ما حصل في تونس ١٧ كانون الأول ٢٠١٠ وفي مصر ١١/٢/٢٠١١.

اليوم وبعدما يزيد على خمسين شهراً من استجداء التدخل الخارجي يقف الجلبيون السوريون أمام خيار آخر مغاير تماماً لذلك الخيار الذي كانوا عليه وهم يحملون مشروعاً واحداً ووحيداً هو إمكان أن يعود وفدهم بمفاتيح السلطة من جنيف إلى دمشق (dirakt) أياً تكن المعطيات سواء في الميادين العسكرية التي لا تسير رياحها في صالحهم هذه الأيام أم في الميادين السياسية التي لم يفلحوا فيها هي الأخرى ولا استطاعوا الحصول على ثقة الغرب (والأميركان تحديداً) بأن يكونوا هم القائمين على حراسة مصالحه في المنطقة.

أرسل الأستاذ جورج صبرا الأمين العام الحالي للمجلس الوطني السوري ونائب رئيس وفد الرياض في ١٠/١١/٢٠١٢ رسالة إلى أحد أكبر أركان المعارضة كانت قد سربتها العديد من المواقع وفيها يقول حرفياً بأنه: «ثبت لديه بالدليل القاطع أن هذا المجلس (يقصد المجلس الوطني السوري الذي كان قد تأسس ٢/١٠/٢٠١١) ليس سوى حلقة ضمن سلسلة تمسك بها الولايات المتحدة وتقوم بإدارتها بشكل غير مباشر في صراعها مع النظام في سورية وذلك من خلال الحكومتين السعودية والتركية» انتهى الاستشهاد بما كتبه الأستاذ صبرا وهو واضح وينم عن رؤية صحيحة في قراءة الحدث إلا أن ذلك لم يعف الأخير من أن يكون (جلبياً) بل قيادياً في تلك النزعة أيضاً وفي موقعه ذاك ظل متمترساً لا يتزحزح عنه قيد أنملة فالسياق العام لذلك التيار منضبط وفق الإيقاع الأميركي وهو أشبه بالهواية التي يمارسها العديد من الأميركان «السير على الأسلاك المرتفعة» والتي تكون الهفوة الأولى فيها هي الهفوة الأخيرة دونما استثناء.

الجلبيون السوريون اليوم على أعتاب جنيف٣ وفي جعبتهم هم أميركي بتحقيق ما عجزت عنه الآلة العسكرية عبر الوسائل السياسية وفي هذا السياق ترد عشرات التقارير التي تشير إلى أن هناك العديد من المستشارين والخبراء الغربيين سيقومون بدور (الملقن) في المسرح.

مرة أخرى ستكون الدولة السورية في المفاوضات أمام حشد دولي تكالب عليها تماماً كما كانت عليه خلال السنوات الخمس الماضية في الميادين العسكرية.

كشف عن لوم وجهه بعض أعضائها لحجاب لتعيين الزعبي وعلوش

تقرير: كيري قدّم «كأس السم» فأقلق «هيئة الرياض»

| وكالات

كشف تقرير صحفي عن قلق كبير يعتري معارضي الرياض مما اسمه «كأس السم» الذي حمله وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى «الهيئة العليا للمفاوضات» خلال الاجتماع الذي عقده معها في العاصمة السعودية الرياض مؤخراً.

وذكر التقرير الذي نشرته صحيفة «الحياة» اللندنية أمس، أن كيري حمل إلى المنسق العام لـ«الهيئة العليا للمفاوضات»، المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة السورية، رياض حجاب، ما سماه بـ«الإنذار الروسي»، مبيناً أن الإنذار كان موضع «تفسير وأخذ ورد» بين دول «أصدقاء سورية» وقادة المعارضة لبلع «كأس السم» الذي تجرعته والقرار الذي ستتخذه المعارضة وما إذا كان ممثلوها سيذهبون إلى مفاوضات جنيف بالشروط التي وضعها تفاهم كيري مع نظيره الروسي سيرغي لافروف.

وبحسب التقرير، أبلغ كيري حجاب أن المحادثات هي لـ«تشكيل حكومة مشتركة مع النظام والعمل على انتخابات يحق (للرئيس بشار) الأسد الترشح فيها وليس هناك جدول زمني لرحيل (الرئيس) الأسد» ذلك بناء على خريطة الطريق التي أقرها القرار الدولي ٢٢٥٤ الشهر الماضي على أساس تفاهمات «المجموعة الدولية لدعم سورية» في فيينا التي بنيت أصلاً على «الخطة الإيرانية الرباعية ذات النقاط الأربع»، وتضمنت «وقف النار وحكومة وحدة وطنية وتعديلاً للدستور وانتخابات»، بحسب ما قاله حجاب لشركائه ومسؤولين غربيين أول أمس. وأعرب منسق «الهيئة العليا للمفاوضات» عن القلق من التخلي الأميركي عن «هيئة الحكم الانتقالية بموجب بيان جنيف» للعام ٢٠١٢ و«تبني التفسير الروسي الإيراني للحل السياسي واعتماد مرجعية فيينا فقط».

وبالنسبة إلى تركيبة «قائمة الرياض» التي سمتها «الهيئة العليا للمفاوضات» من أجل المشاركة في مفاوضات «جنيف ٣»، فقد أبلغ كيري حجاب، أنه يجب إضافة رئيس «حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي» صالح مسلم ورئيس «مجلس سورية الديمقراطي» هيثم مناع ورئيس «الجبهة الشعبية للتحرير والتغيير» قدري جميل إلى وفد المعارضة، أو أن المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا سيدعوهم إلى جنيف بـ«صفتهم مستشارين وخبراء». ودعا كيري الهيئة العليا إلى ألّا تتوقع حصول «إجراءات بناء الثقة قبل المفاوضات، لأنها تخضع للعملية التفاوضية»، ونقل التقرير عن مسؤولين غربيين قولهم: «نعتبر بمجرد بدء النظام إدخال المساعدات الإنسانية إلى مضايا (في ريف دمشق)، هو بدء في إجراءات بناء الثقة»، وأن المطالبة بتنفيذ البندين ١٢ و١٣ المتعلقين بفك الحصار وإطلاق معتقلين ووقف القصف العشوائي «شروط مسبقة»، وأن كيري ولافروف «متفقان على مفاوضات من دون شروط مسبقة».

ونقل التقرير عن حجاب، أن «رسائل» كيري، تضمنت «إنذاراً» من أنه على الهيئة التفاوضية أن تذهب إلى جنيف وفق هذه الشروط و«من دون ضمانات للتنفيذ وإلا فإن دعمنا للمعارضة سيتوقف»، وأنه «في حال ذهبت المعارضة إلى المفاوضات وأفشل النظام العملية لا نعد بزيادة الدعم حتى لو تصاعد القصف الروسي». وتدير «وكالة الاستخبارات الأميركية» (سي. آي. إيه) غرفتي العمليات العسكرية في الأردن وتركيا، المسؤولتين عن تنسيق الدعم العسكري والمالي لفصائل معارضة شمال سورية وجنوبها.

وتحدث التقرير عن لوم وجهه بعض أعضاء «الهيئة العليا للمفاوضات» إلى حجاب لأنه «استفز الروس» عندما جرى تعيين العميد الفار أسعد الزعبي رئيساً لقائمة الرياض، ومصطفى علوش القيادي في «جيش الإسلام» كبير المفاوضين، في حين تساءل آخرون «ما إذا كان هذا التصعيد منسقاً مع دول إقليمية أم إنه سوء تقدير للموقف الأميركي والمواقف الإقليمية لدول داعمة للمعارضة».

وبين التقرير، أن علوش أرسل ملخص «إنذارات» كيري إلى قادة المجموعات المسلحة لحشد الدعم، على حين أرسلها أعضاء آخرون من الهيئة العليا، إلى قياديين في «الائتلاف» المعارض، فيما بدأ بعض الأعضاء شن حملة ضد «إملاءات روسيا وأميركا». وصباح الأحد، كان الاتجاه في الهيئة التفاوضية لمقاطعة مفاوضات جنيف، بل إن البعض بدأ يعد لـ«حملة شعبية» ضد المفاوضات تبلغ ذروتها في تظاهرات من نشطاء و«الجيش الحر» الجمعة المقبل. ورهان هؤلاء، وفق تقرير «الحياة»، كان أن فرنسا وبريطانيا وتركيا وقطر ودولاً إقليمية «ستقف مع المعارضة وستميز موقفها عن الموقف الأميركي».

إلا أن التقرير أوضح أن المبعوث الأميركي إلى سورية مايكل رانتني اجتمع مع حجاب الأحد، على حين تكثفت الاتصالات مع مبعوثي دول غربية وإقليمية لإيجاد مخرج و«البحث عن صوت العقلانية». الجهد الأميركي تركز على «تبريد» ما اعتبره حجاب «إنذارات». وذكر أن الصيغة الأميركية اقترحت على الهيئة أن تكون «مرنة» وتذهب إلى مفاوضات جنيف وتقول موقفها «الصلب»، وهو أنها «تريد هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية وأن الدور لـ(الرئيس) الأسد في مستقبل سورية» وأن تريد أن يكون هذا الأمر «البند الأول على جدول الأعمال». أي أن «يتحول موقف الهيئة من مبدئي سابق للمحادثات إلى موقف تفاوضي».

وأوضح التقرير أن أحد المبعوثين «تفتق ذهنه» بأن يقنع علوش القيادي في «جيش الإسلام» بأن «يتنحى طوعاً» وأن تترك لممثلي ميليشيا «الجيش الحر» عملية بحث البعد العسكري والأمني في المفاوضات، بعدما تبلغت الهيئة ضرورة تغيير الزعبي وعلوش بعد اعتراض موسكو، خصوصاً أن الجولة الأولى لن تبحث شؤوناً عسكرية.

في المقابل، رأى ممثلون آخرون لدول حليفة للهيئة العليا ضرورة ذهاب الهيئة التفاوضية إلى جنيف، لأنه سيكون صعباً الدفاع عن مقاطعة العملية السياسية.

جون كيري

رياض حجاب

المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حسين جابري أنصاري

إيران تجدد دعمها للحوار السوري السوري

| وكالات

جدد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حسين جابري أنصاري موقف بلاده الداعم للحوار السوري السوري، مؤكداً أن حل الأزمة في سورية يتم فقط عبر الحوار السياسي. وفي مؤتمره الصحفي الأسبوعي أمس، قال أنصاري: «يجب تحديد التنظيمات الإرهابية المسلحة قبيل عقد الحوار السوري السوري»، حسب وكالة «سانا» للأنباء، مشيراً إلى أن بلاده شاركت في المحادثات الدولية حول سورية وأن سياستها تقوم على أساس تقديم المساعدة وبذل قصارى جهودها لحلحلة الأزمات.

بدوره صرح رئيس مجلس الشورى الإيراني «البرلمان» علي لاريجاني خلال لقاء مع رئيس مجلس الشعب محمد جهاد اللحام على هامش مؤتمر اتحاد البرلمانات الإسلامية الذي افتتح أعماله السبت في العاصمة العراقية ببغداد، بأن «الأجواء في سورية تغيرت بهدوء نحو الأمام، حتى أن الأوروبيين يسعون لإقامة علاقات مع سورية»، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وأكد لاريجاني، أن «الأوروبيين يتبعون بشكل غير معلن سياسة الاقتراب من سورية، لكن ذلك سيتم قريباً في العلن».

وفي وقت سابق جدد مستشار قائد الثورة للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي، خلال لقائه مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة إلى لبنان سيغريد كاغ، التأكيد على أن «لا حل عسكرياً للأزمة في سورية ويجب تسويتها سياسياً». كما صرح بأنه «لا يحق لأي جهة التدخل بالشأن السوري، وأن الشعب السوري من يقرر مستقبله بنفسه، موضحاً أن مستقبل المنطقة مرتبط بالتعاون السوري الروسي الإيراني.

وقبل ذلك انتقد مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان، خلال لقائه كاغ، بشدة تعنت نظام بني سعود حيال الحوار السوري، ومحاولته فرض بعض الإرهابيين المعروفين في سورية تحت غطاء «المعارضة» على الحوار السوري، مؤكداً أن ذلك يشكل توجهاً غير بناء وتصرفاً «إملائياً» يتعارض مع تطلعات وإرادة الأغلبية الساحقة للشعب السوري. وقال عبد اللهيان: «الإرهابيون الذين لديهم توجهات إجرامية ومعروفة لا يمكنهم أن يدخلوا الساحة السياسية والسيادية في سورية تحت «قناع جديد»»، في إشارة إلى التنظيمات المسلحة التي يحاول أن يفرضها نظام بني سعود كوفد مفاوض للدولة السورية، مؤكداً أن بلاده تبذل قصارى جهدها لتسوية الأزمة في سورية عن طريق الحوار. من جانبها شددت كاغ خلال اللقاء على ضرورة استمرار التشاور مع إيران للخروج من الأزمة في سورية وقالت: إن «إيران يمكن أن تضطلع بدور بارز في هذا السياق».

وصفتها بـ«المهزلة» الرامية إلى طمس التحركات التركية على الحدود السورية

روسيا تنفي مزاعم عن خطط لها لإقامة قاعدة جوية في القامشلي

| وكالات

نفت وزارة الدفاع الروسية مزاعم إعلامية حول خطط لموسكو لإقامة قاعدة جوية جديدة لها في أراضي سورية، وتحديداً في مطار مدينة القامشلي، وأوضحت أن هذه المعلومات تهدف إلى «طمس التحركات المتزايدة للقوات التركية» على الحدود السورية.

وقال الناطق باسم الوزارة اللواء إيغور كوناشينكوف في تصريح صحفي أمس، وفق ما نقله الموقع الإلكتروني لقناة روسيا اليوم: «لا توجد أي قواعد جوية جديدة أو مطارات احتياطية متقدمة إضافية في أراضي الجمهورية العربية السورية، ولا توجد أي خطط لإقامتها».

ونقلت وسائل إعلام أميركية وبريطانية الأسبوع الفائت عن مصادر عسكرية أميركية، وفق ما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية، «أن مئتي جندي روسي في القامشلي يعدون مطارا في هذه المدينة التي تسيطر عليها القوات الكردية المحلية والحكومة السورية».

وسبق لصحيفة «ذي تايمز» البريطانية أن نقلت عن «نشطاء سوريين» قولهم: «إن نحو ٢٠٠ عسكري روسي وصلوا إلى مطار القامشلي، حيث بدؤوا بتجهيز مدرج الإقلاع والهبوط».

وقال كوناشينكوف تعليقاً على تلك الأنباء، وفقاً «لروسيا اليوم»: «تعد المزاعم التي نشرتها صحيفة «ذي تايمز» بهذا الشأن إما مهزلة وضعها أحد الهواة أو محاولة خرقاء للتستر إعلاميا عن إرسال تركيا قوة عسكرية كبيرة إلى الحدود السورية قرب القامشلي».

وأعاد الناطق إلى الأذهان أنه «لا داع لإقامة قواعد جوية جديدة في سورية، علما بأن وقت تحليق أي طائرة من مجموعة الطائرات الحربية الروسية في البلاد، إلى أي نقطة في الأراضي السورية، لا يتجاوز نصف ساعة». وأوضح أن هذه المعلومات تهدف إلى «طمس التحركات المتزايدة للقوات التركية» على الحدود السورية، بحسب ما نقلت «أ ف ب» عنه.

وزعمت صحيفة «التايمز» يوم ٢٣ الشهر الحالي أن روسيا والولايات المتحدة، كلا على حدة، قامتا ببناء قاعدة جوية في المنطقة الشمالية من سورية تبعدان عن بعضهما ٤٨,٣ كيلو متراً. وأوضحت الصحيفة أن منطقة القامشلي تقع على بعد بضعة كيلو مترات عن الحدود مع تركيا وأن الجيش التركي أرسل تعزيزات إلى حدود بلاده مع سورية، مشيرة إلى بدء عناصر من الجيش بحفر خنادق هناك.

كما ذكرت الصحيفة نقلا عن المركز الاستخباراتي الأميركي «مركز الدراسات الإستراتيجية والأمنية» (STRATFOR) أن «الولايات المتحدة بدأت في إنشاء أول قاعدة جوية على الأراضي السورية الخاضعة للأكراد في منطقة رميلان الواقعة على بعد بضعة كيلومترات عن الحدود مع العراق وتركيا».

وذكرت الصحيفة أن بضعة عشرات من القوات الأميركية الخاصة يعملون على إنشاء هذه القاعدة الجوية، مشيرة إلى أن لدى (STRATFOR) صوراً ملتقطة من الأقمار الصناعية يظهر زيادة في طول المدرج ليصل إلى ١٣١٥ متراً.

لكن واشنطن نفت صحة ما نقلته أوساط في المعارضة السورية عن استيلاء قوات خاصة أميركية على مطار رميلان في محافظة الحسكة. وفي تعليق بهذا الصدد، دحض المتحدث الرسمي باسم القيادة المركزية للقوات المسلحة الأميركية العقيد باتريك رايدر هذه الأنباء، وقال: «أصرح علنا بأن القوات المسلحة الأميركية لم تقم بالاستيلاء على أي مطار في سورية، ونطاق تواجد قواتنا هناك ضيق، كما أن عدد أفرادها محدود».

الناطق باسم الوزارة اللواء إيغور كوناشينكوف

الشرطة الأوروبية تحذر من هجمات جديدة «واسعة النطاق» لداعش على أوروبا

حذر مدير يوروبول روب وينرايت أمس من أن تنظيم داعش قام بتطوير «قدرات قتالية جديدة لشن حملة هجمات واسعة النطاق» تتركز بشكل خاص على أوروبا، مشيراً إلى أن الإرهابيين يحضرون عمليات أخرى.

واعتبر محللو يوروبول (الشرطة الأوروبية) أن تنظيم داعش «يعد لهجمات جديدة في دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وخصوصاً فرنسا»، وذلك في تقرير قدمه وينرايت لمناسبة الإطلاق الرسمي في أمستردام للمركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب. وأكد وينرايت أن «الخبراء الوطنيين اتفقوا على واقع أن ما يسمى تنظيم داعش لديه الرغبة والقدرة على شن هجمات جديدة في أوروبا».

وأوضح التقرير أن «الهجمات ستركز بشكل أساسي على أهداف هشة (المجتمع المدني) بسبب الأثر الذي يخلفه ذلك» متحدثاً عن «تغير في إستراتيجية تنظيم داعش التي تريد التحرك بشكل عالمي». والتقرير جاء نتيجة ندوة بين خبراء من الدول الـ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نظمت بعد ثلاثة أسابيع على اعتداءات باريس التي أوقعت في ١٣ تشرين الثاني الماضي ١٣٠ قتيلاً.

ويتحدث عن «تغير في طريقة عمل» التنظيم وأصبح قادراً الآن على شن «سلسلة هجمات معقدة ومنسقة بشكل جيد» حينما يشاء وفي أي مكان في العالم بفضل مقاتلين محليين يعرفون جيداً المنطقة التي هم فيها.

وتابع التقرير: «يبدو أن قادة تنظيم داعش لديهم حرية تكتيكية حين يختارون أهدافهم بهدف تكييف مخططاتهم حسب الظروف المحلية المحددة ما يجعل الأمر أكثر صعوبة لقوات الأمن لكي ترصد مثل هذه المخططات وكشف الأشخاص الضالعين في هذه المرحلة المبكرة».

والمركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب في مقر يوروبول في لاهاي لديه حالياً ٤٠ محللاً لكنه يملك حسب وينرايت إمكانات يمكن تعزيزها في الأشهر المقبلة على حين تعهدت دول الاتحاد الأوروبي بتحسين تقاسم المعلومات بعد اعتداءات باريس.

وأوضح مدير يوروبول: «سيركز بشكل خاص على المجموعة المؤلفة من خمسة آلاف مواطن أوروبي أصبحوا متطرفين عبر مشاركتهم في سورية والعراق وبينهم عدد كبير عاد إلى مجتمعاتنا ويشكل خطراً أمنياً كبيراً».

إلى ذلك أعرب الأمين العام لمجلس أوروبا ثوربيورن ياغلاند أمس للرئيس الفرنسي فرنسوا أولاند عن «قلقه» لتمديد حالة الطوارئ التي أعلنت إثر اعتداءات باريس في تشرين الثاني. وفي بريد إلكتروني قال ياغلاند: إنه تبلغ «بقلق عن درس إمكانية تمديد حالة الطوارئ» في فرنسا وأشار خصوصاً إلى «المخاطر التي قد تنجم عن الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية» خلال تطبيق حالة الطوارئ.

وقال الأمين العام لمنظمة المدافعة عن حقوق الإنسان في رسالته: «أشير بين أمور أخرى إلى الظروف التي تتم فيها المداهمات الإدارية أو فرض الإقامة الجبرية».

وأعرب ياغلاند عن الأمل «في أن تتضمن مشاريع الإصلاحات الدستورية والجنائية الحالية الضمانات اللازمة لناحية احترام الحريات الأساسية».

وأضاف: «أفكر خصوصاً في المواد المتعلقة باستخدام الأسلحة النارية من قوات الأمن والقيود المفروضة على التنقل».

وفي نهاية تشرين الثاني أبلغت فرنسا مجلس أوروبا بأنها «ستخرق المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان» مع فرض حالة الطوارئ بعد وقوع اعتداءات باريس وهو إجراء يحميها من إدانات محتملة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من دون أن يعفيها من احترام بعض الحقوق الأساسية التي لا يمكن إنكارها.

لكن مطلع كانون الأول أعرب المفوض المكلف حقوق الإنسان في المنظمة الأوروبية نيلز موينزنيكس عن القلق من «التجاوزات» في فرض حالة الطوارئ في فرنسا و«الخطر» الذي يطرحه تطبيقها على الديمقراطية.

(أ ف ب– رويترز)